

الباب الأول: المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله بالهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون. اللهم صل وسلم عليه، وعلى آله وأصحابه، وعلى من اهتدى بهديه، واستمسك بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

خلفية البحث

إن في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداثا وغزوات كبرى حولت مجرى التاريخ، ومن تأمل سيرته صلى الله عليه وسلم لوجد فيها دروسا وعبرا وحكما. ودراسة السيرة النبوية له أهميته لكل مسلم، من خلالها يستطيع المسلم أن يتعرف على شخصية صاحب الرسالة محمد صلى الله عليه وسلم وأعماله وأقواله وتقريراته حتى يقتدي بهديه صلى الله عليه وسلم على أكمل ما يريده الله ورسوله، ويفوز بفوز عظيم وعده الله سبحانه وتعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم.

ويجد علماء المسلمين من خلال السيرة النبوية ما يعينهم على فهم كتاب الله سبحانه وتعالى، لأنها مفسرة للقرآن الكريم في الجانب العملي قال الله تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)¹، أي أن في حياة رسول الله بيانا للقرآن، ففيها أسباب النزول وتفسير لكثير من الآيات، فتعينهم على فهمها والاستنباط

¹ سورة النحل : 44

منها فيستخرجون الأحكام الشرعية ويحصلون منها على المعارف الصحيحة في علوم الإسلام المختلفة.

وتبوءت غزوة خيبر مكانا رفيعا ومقاما كريما بين أحداث السيرة النبوية، حيث فرق الله سبحانه وتعالى فيها بين الحق والباطل وبين الإسلام والشرك والكفر، وقوى الله سبحانه بسببها الدولة الإسلامية الأولى في المدينة.

وغزوة خيبر متصلة صلة مباشرة بالنبي صلى الله عليه وسلم، وموضوع كهذا حري بأن يفرد البحث فيه، وذلك أن سيرته صلى الله عليه وسلم هي الميدان العملي الذي طبقت فيه شريعته، وفي معاشتها معايشة لهديه وشمائله صلى الله عليه وسلم، في جميع جوانب الشريعة من العبادات والمعاملات والآداب والأخلاق وغير ذلك.

وتضمنت غزوة خيبر بعض الأحكام التي يمكن تقسيمها إلى عدة مجالات، منها ما يتعلق بالجوانب العقدية، ومنها ما هو متصل بالأحكام الفقهية، ومنها ما له مساس بالآداب الاجتماعية. والباحث يرى أن الأحكام الفقهية الموجودة في هذه الغزوة تصلح بأن يكتب فيها البحث العلمي لتعلق بعض الأحكام الفقهية فيها بالكفار، وكيفية التعامل مع الأعداء والأسرى منهم، كذلك المساقاة، والربا والوليمة وغير ذلك، نظرا لشدة الحاجة في زمننا هذا إلى الفقه في مثل هذه المسائل.

انطلاقا من هنا أراد الباحث أن يتناول شيئا من الدروس الموجودة في غزوة خيبر التي خاضها رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة من الناحية الفقهية.

وفي الورقات القلائل التالية بحث متواضع في غزوة خيبر وما يستفاد منها من الأحكام الفقهية، تحت العنوان (الأحكام الفقهية المستفادة من غزوة خيبر في المعاملات).

أسباب اختيار الموضوع

فيما يلي أسباب اختيار هذا الموضوع :

1. تعلق عدد من الأحكام الواردة في حادثة غزوة خيبر بالكفار، وبالمعاملة مثل المساقاة، والمزارعة، والمضاربة، والنكاح، إلى غير ذلك من الأحكام، فلا شك نحن في حاجة ماسة لمعرفة هذه الأحكام في هذه الأيام.
2. المسائل الفقهية الموجودة في هذه الغزوة تكفي لأن يكتب فيها بحث علمي.
3. افتقار المكتبة الإسلامية إلى بحث متخصص يُعنى بتجريد الأحكام الفقهية المستفادة من تلك الحادثة ، ودراستها دراسة فقهية.

مشكلة البحث

مشكلة البحث تتجلى في الأسئلة الآتية:

1. ما هي غزوة خيبر، وأسبابها، وتاريخها؟
2. ما هي الأحكام الفقهية الواردة في غزوة خيبر وما هي آراء العلماء تجاه هذه الأحكام؟

أهداف البحث

1. معرفة تاريخ غزوة خيبر وأسبابها
2. معرفة الأحكام الفقهية الموجودة في غزوة خيبر و آراء العلماء في هذه الأحكام الفقهية والراجح منها.

أهمية الموضوع

1. أهمية موضوع هذا البحث نابعة من تعلقه بمحادثة عظيمة غيرت مجرى التاريخ عمومًا، وتاريخ الدعوة الإسلامية خصوصًا، ألا وهي غزوة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في خير التي فرقت بين الحق والباطل، وبين الإسلام والكفر، وقوى الله سبحانه بسببها الدولة الإسلامية الأولى في المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.
2. أما أهمية الموضوع من الناحية الفقهية؛ فلأن غزوة خيبر قد حوت عددًا من المسائل والقضايا الفقهية (والتي سيأتي بيانها لاحقًا بإذن الله) مما لا يكاد يوجد في غيرها، واستنبط منها علماؤنا الأجلاء - رحمهم الله - أحكامًا فقهيةً، وحكماً وآدابًا، بل كتب بعض العلماء كتبًا وضمنوا إليها بعض هذه الأحكام.
3. ومن ناحية أخرى أن هذا البحث المتواضع يحتاجه المسلم في حياته مثل هذه الأيام، لأن هذه الغزوة حوت بعض الأحكام الفقهية العملية المهمة مثل حكم النكاح والصداق، والمساقاة والمزارعة وغير ذلك من الأحكام.

حدود البحث

سيكون هذا البحث محدودًا من حيث الموضوع والزمان؛ أما من الناحية الموضوعية فلن يتناول البحث إلا المسائل الفقهية المجردة دون الخوض فيما عداها من المسائل التربوية أو الدعوية أو غيرها من المسائل المستفادة من غزوة خيبر المباركة، كما أن البحث سيقصر - من الناحية الزمنية - على الأحكام الفقهية التي وقعت في أثناء

هذه الغزوة المباركة منذ تجهّزه صلى الله عليه وسلم للخروج من المدينة غازيا ، وحتى دخوله إلى المدينة النبوية المنورة راجعا ، دون التعرض لما قبل الحد الأول ولا ما بعده.

نوعية البحث

نوع هذا البحث هو البحث المكتبي وهو بحث وجمع المعلومات من المصادر والمراجع التي تتعلق بالموضوع, ومقالات علماءنا المتقدمين والمعاصرين والبحوث العلمية وغير ذلك، وستتم بجمع المعلومات والجزئيات ليصل الباحث منها إلى القواعد العامة، ودور الباحث هنا جمع المعلومات في كل مسألة مراد بحثها أولا، ثم تحليلها و إرجاعها إلى أمهات الكتب التراثية أو إلى الكتب المعاصرة إن وجد إلى ذلك سبيلا، فإن لم يجد فالباحث سيبذل جهده ما استطاع للوصول إلى الحقيقة العلمية الجديدة.

منهج البحث وأسلوبه

المنهج هو السبيل الواضح الذي سلكه كل باحث للوصول إلى الحقيقة العلمية في أي فرع من فروع العلم والمعرفة، وفي أي ميدان من الميادين العلمية والنظرية. ولا بد لكل باحث أن يكون له منهج يتبعه في كتابته البحث، ومن المناهج المستخدمة في هذا البحث ما يلي:

1. المنهج الاستقرائي: حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات المتعلقة بالمسائل الفقهية في غزوة خيبر من كتب السيرة والكتب الأخرى، كذلك من أقوال و آراء العلماء المتقدمين والمعاصرين مع حججهم واستدلالاتهم، ومن هنا يأخذ الباحث الرأي الراجح في كل مسألة من مسائل الموضوع، مع بيان سبب الترجيح.

2. المنهج الاستدلالي: بعد أن جمع الباحث الآراء والأقوال لعلماء المسلمين و حججهم في مسألة ما، حاول الباحث النظر في أدلتهم وإرجائها إلى نصوص الكتاب والسنة الصحيحة على فهم سلف الأمة أو إلى القواعد والأدلة المقررة.
3. المنهج المقارني: يقوم الباحث بعد جمع آراء العلماء وإرجاعها إلى القواعد والأدلة المقررة بمقارنة هذه الآراء بعضها ببعض للوصول إلى الحقيقة الجديدة والرأي الراجح.

وسأتبع الأساليب الآتية في هذا البحث - بإذن الله - :

1. أصوّر المسألة المراد بحثها تصويرًا دقيقًا قبل بيان حكمها ؛ ليتضح المقصود من دراستها .
2. إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق ؛ فإنني أذكر حكمها مع بيان الدليل أو التعليل - إن وجد ذلك - ، وتوثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة .
3. إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف ؛ فإنني أتبع ما يلي :
 - أ. تحرير محلّ الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محلّ خلاف ، وبعضها محلّ اتفاق.
 - ب. ذكرُ الأقوال في المسألة ، وبيان من قال بها من أهل العلم .
 - ت. الاختصار على المذاهب الفقهية المعتمدة ، وربما أذكر غيرها إن دعت الحاجة ، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح - رحمهم الله - .
 - ث. توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية .

- ج. استقصاء أدلة الأقوال ، مع بيان وجه الدلالة ، وذكر ما يرد عليها من مناقشات ، وما يُجاب به عنها إن كان ثمة إجابات .
- ح. الترجيح مع بيان سببه .
4. الاعتماد على أمهات المصادر ، والمراجع الأصيلة في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع .
5. التركيز على موضوع البحث ، وتجنّب الاستطراد - قدر الإمكان - .
6. تجنّب الأقوال الشاذة .
7. ترقيم الآيات وبيان سورها .
8. تخريج الأحاديث ، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما ، فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذٍ بتخريجها منهما أو من أحدهما .
9. تخريج الآثار من مصادرها الأصلية .
10. التعريف بالمصطلحات وشرح الغريب .
11. تكون خاتمة البحث ملخصاً يعطي فكرة جلية عما تضمنه البحث مع إبراز أهم النتائج .
12. ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في البحث .
13. كتابة الفهارس المتعارف عليها، وهي:
- أ. فهرس الآيات القرآنية حسب السور.
- ب. فهرس الأحاديث النبوية حسب ورودها في البحث.
- ج. فهرس الأعلام الواردة في البحث

د. فهرس المصادر.

هـ. فهرس الموضوعات.

الدراسات السابقة

انطلاقاً من اطلاع الباحث - حسب علمه القصير- على بعض الرسائل الجامعية في مكتبة الدراسات العليا بالجامعة المحمدية سوراكرتا، و في الشبكة الإنترنيت وغيرهما لم أجد من بحث هذا الموضوع من هذا الجانب الفقهي الذي أسعى للبحث فيه ، غير أنني وجدتُ بعض الأبحاث والكتب التي تناولت الموضوع من جوانب أخرى ، مثل :

1. الأحكام الفقهية المستفادة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمان بن علي بن عبد الله الماجد. أصله بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية وهو مختص بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وضمن فيه الأحكام الفقهية الواردة في هجرته صلى الله عليه وسلم فقط، ولم يتطرق إلى الأحكام الفقهية المستفادة من غزوة خيبر.
2. (مرويات غزوة خيبر جمعاً وتحقيقاً ودراسة) للأستاذ عوض بن أحمد سلطان الشهري، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في كلية الحديث قسم فقه السنة بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة سنة 1400 هـ، تكلم عن مرويات في غزوة خيبر وذكر شيئاً عما نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الغزوة فقط، فلم يتطرق إلى الأحكام الفقهية المستفادة من غزوة خيبر على وجه التفصيل .

3. كما أنني وقفتُ على عدد من الكتب التي تكلمت عن السيرة النبوية عموماً ولم تختص بهذه الغزوة وحدها ، وقد تطرقت تلك كتب الحديث عن هذه الغزوة ضمن ما تطرقت له من أحداث السيرة العطرة ، وكان من منهج أصحاب تلك الكتب ذكر الدروس والعبر المستفادة من الأحداث التاريخية في السيرة عموماً كالمسائل العقدية والدروس والعبر والعظات والآداب الدعوية والتربوية والخُلُقِيَّة ولم تخلُ من ذكرٍ لبعض الأحكام الفقهية لكنها لم تعتنِ بتجربتها وبيان آراء العلماء في المسائل الفقهية من حيث الإتفاق والاختلاف وذكر الأدلة ومناقشتها ، وهو ما أنوي القيام به في بحثي هذا بإذن الله. وهذه الكتب مثل كتاب فقه السيرة لمحمد الغزالي، وفقه السيرة لمحمد سعيد رمضان البوطي.

خطة البحث

هذا البحث يتكون من مقدمة، وبابين، وخاتمة.

في المقدمة تحدث الباحث عن خلفية البحث وأسبابه، ثم مشكلة البحث، ثم أهمية الموضوع، ثم أهداف البحث، ثم حدود البحث، ثم منهجية البحث وأساليبه، ثم الدراسات السابقة، و خطة البحث ومحتوياته.

وأما في الباب الأول فشرع الباحث في مباحث غزوة خيبر للتعرف علي هذه الغزوة الشهيرة وإعطاء التصور الموجز الصحيح عنها، ومن أهم مباحث هذه الغزوة التي تطرق إليها الباحث هي: أسباب التي أدت إلى حدوث هذه الغزوة وتاريخ حدوثها، ثم العرض الموجز لهذه الغزوة، ثم سيذكر الباحث بعض آثار هذه الغزوة العطرة.

و في الباب الثاني، سيتكلم الباحث في الأحكام الفقهية الموجودة في غزوة خيبر. فلكون الأحكام الواردة فيها كثيرة جداً فسيقتصر الباحث على بعض الأحكام الفقهية

المتعلقة ببعض المعاملة، نظرا لأهميتها وحاجة الناس إليها في هذا الزمان، وقسم الباحث هذا الباب إلى فصلين، وهي كالتالي:

في الفصل الأول يتكلم الباحث عن الأحكام الفقهية التي تتعلق بالمعاملة العامة، وهي حكم المساقاة والمزارعة، ثم حكم ربا الفضل، ثم نكاح المتعة، ثم حكم الوليمة.

أما في الفصل الثاني سيخوض الباحث حول الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملة مع الكفار، وهي: مقاتلة الكفار في أشهر الحرم، ثم حكم الدعوة قبل القتال، ثم إجلاء أهل الذمة من جزيرة العرب، ثم حكم عقد الصلح أو الهدنة.

وفي الخاتمة سيذكر الباحث أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ثم يعقبها ببعض التوصيات

محتويات البحث

يحتوي هذا البحث على ما يلي:

الباب الأول، ويشتمل على ما يأتي:

المقدمة، وأسباب البحث وخلفيته، ومشكلة البحث، وأهمية البحث وأهدافه، ومهجية البحث وحدود البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومحتوياته.

الباب الثاني : غزوة خيبر، ويحتوي على الفصول التالية

الفصل الأول : أسبابها وتاريخها

الفصل الثاني : عرض موجز لهذه الغزوة

الفصل الثالث : بعض آثار غزوة خيبر

الباب الثالث : الأحكام الفقهية الموجودة في غزوة خيبر، وفيه فصلان

الفصل الأول : الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات العامة

المبحث الأول : حكم المساقاة والمزارعة

المطلب الأول : تعريف المساقاة والمزارعة

المطلب الثاني : اختلاف العلماء في المسألة

المطلب الثالث : مناقشة

المطلب الرابع : الترجيح

المبحث الثاني : حكم ربا الفضل

المطلب الأول : تعريف ربا الفضل

المطلب الثاني : اختلاف العلماء في المسألة

المطلب الثالث : المناقشة

المطلب الرابع : الترجيح بين القولين

المبحث الثالث : حكم نكاح المتعة

المطلب الأول : تعريف نكاح المتعة

المطلب الثاني : إجماع العلماء في المسألة

المطلب الثالث : شبهات حول نكاح المتعة

المطلب الرابع : رد على الشبهات

المبحث الرابع : حكم وليمة العرس

المطلب الأول : تعريف وليمة العرس

المطلب الثاني : اختلاف العلماء في المسألة

المطلب الثالث : وجه الاستدلال من الأحاديث

المطلب الرابع : مناقشة الأدلة

المطلب الخامس : الترجيح

الفصل الثاني : الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملة مع الكفار

المبحث الأول : حكم مقاتلة الكفار في أشهر الحرم

المطلب الأول : تعريف الأشهر الحرم

المطلب الثاني : اختلاف العلماء في المسألة

المطلب الثالث : المناقشة

المطلب الرابع : الترجيح

المبحث الثاني : حكم الدعوة قبل القتال

المطلب الأول : تحرير محل النزاع

المطلب الثاني : اختلاف العلماء في المسألة

المطلب الثالث : المناقشة

المطلب الرابع : الترجيح

المبحث الثالث : حكم إجلاء أهل الذمة من جزيرة العرب

المطلب الأول : تعريف أهل الذمة

المطلب الثاني : حكم عقد الذمة

المطلب الثالث : تعريف جزيرة العرب

المطلب الرابع : إجلاء أهل الذمة من جزيرة العرب

المبحث الرابع : حكم عقد الصلح

المطلب الأول : تعريف الهدنة

المطلب الثاني : اختلاف العلماء في المسألة

المطلب الثالث : الترجيح

المطلب الرابع : شروط جواز عقد الهدنة

الخاتمة : وفيها ذكر النتائج التي توصل إليها الباحث والتوصيات والفهارس